تناقش العديد من القوانين والبنود

«جلسة الثلاثاء» .. مداولة ثانية لقوانين «الجيش» و«محكمة الأسرة» و«صندوق المشروعات»

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين لمناقشة بنود جدول الأعمال المكون من اثني عشر بندا.

ومن أبرز البنود المدرجة على الجدول المداولة الثانية لمشروع القانون في شأن تعديل المادة 29 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش، والمشروع بقانون بتعديل بعض أحكام قانون محكمة الأسرة، والمشروع بقانون في شأن تعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن المقرر أن ينظر مجلس الأمة في تقرير لجنة الشؤون التشريعية في شأن طلب رفع الحصانة النيابية عن النائب فراج العريبد في القضية رقم 1269/2016 حصر العاصمة، كما ينظر المجلس في طلب مناقشة بشأن وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي.

ومدرج على الجدول 28 تقريراً صادراً عن اللجان البرلمانية المختلفة من أهمها الديوان الوطني لحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد وتعارض المصالح، والعدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفحص الطبي قبل الزواج والإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية وتتضمن تفاصيل الجدول ما يلي

التصديق على المضابط

كشف الأوراق والرسائل الواردة

الأسئلة

ينظر مجلس الأمة في بند الأسئلة حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة.

طلبات رفع الحصانة

يناقش المجلس التقرير الثاني والأربعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب رفع الحصانة النيابية عن العضو فراج زين العريبد في القضية رقم (1269/2016 حصر العاصمة - 615/2016 جنايات المباحث).

الإحالات

يتخذ مجلس الأمة قراراً في الإحالات إلى اللجان المختصة حسب ما هو وارد في الكشوف المرفقة)

تقارير اللجان

مدرج على جدول الأعمال 28 تقريرا صادرا عن اللجان البرلمانية المختلفة عن المشاريع والمراسيم والاقتراحات بقوانين وجاءت كالتالي:

■ جدول الأعمال يتضمن 28 تقريراً أهمها مكافحة الفساد وتعارض المصالح وعدد منح الجنسية

– المداولة الثانية على مشروع القانون في شأن تعديل المادة (29) من القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 13/02/2018م. (التقرير الثامن والثمانون للجنة الشؤون الداخلية والدفاع).

– المداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون محكمة الأسرة الصادر بالقانون رقم (12) لسنة 2015، والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 13/02/2018م. (التقرير الثلاثون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية).

– المداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 14/02/2018م. (التقرير الأول للجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

– التقرير الأربعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

– التقرير الحادي والأربعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن:

1 – الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

2 – الاقتراح بقانون بشأن تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.

مجلس الأمة يناقش المداولة الثانية للعديد من القوانين

3 – مشروع قانون في شأن حظر تعارض المصالح، في جلسة 06/02/2018م وافق المجلس على طلب رئيس اللجنة التشريعية والقانونية لتقديم تقريرها خلال شهر).

– التقرير السابع عشر للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحات بقوانين في شان تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 (وعددها ستة اقتراحات بقوانين).

– التقرير الرابع والعشرون للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعددها (8).

– التقرير الأول للجنة شؤون المرأة والأسرة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين في "شان تعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008م بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج".

– التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية.

– التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية.

– التقرير الرابع والثلاثون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1999 في شان التامين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

– التقرير الخامس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1 – الاقتراحات بقوانين في شان الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والاقتراحات بقانون ذات الصلة (عدد الاقتراحات 11).

2 – قرار مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ 31/01/2017 بتكليف اللجنة بدراسة إعادة النظر في أسعار البنزين.

– التقرير الخامس عشر للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1 – الاقتراحات بقوانن بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية وعددها (4).

2 – الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981م بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وعددها (2).

3 – الاقتراح بقانون في شان حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية

– التقرير السابع والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وعددها (5).

– التقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بشان تعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008م في شان تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وعددها (4).

– التقرير التاسع والثلاثون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (20) من القانون رقم (70) لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (31) لسنة 1967م في شأن سريان أحكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات.

– التقرير السابع والتسعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شان إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وعددها (4).

– التقرير الأول للجنة الشباب والرياضة عن:

1 – مشروع قانون في شان الرياضة (في بعض مواده الخاصة بالاستثمار والاحتراف).

2 – الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقمي (1 مكررا، 1 مكررا ا) إلى المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978م في شان الهيئات الرياضية.

■ طلب مناقشة بشأن وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي واستيضاح سياسة الحكومة في شأنها

لسنة 2016 بشان بلدية الكويت.

– التقرير الرابع عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2010 بشأن تاسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

– التقرير الحادي والخمسون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن الاقتراحات بقوانين في شان تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2011 في شان المساعدات العامة وعددها (14) اقتراحا بقانون.

– التقرير الثامن والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (10) من المرسوم بالقانون رقم (70) لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (31) لسنة 1967م في شأن سريان أحكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات.

– التقرير السابع والتسعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شان إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وعددها (4).

– التقرير الأول للجنة الشباب والرياضة عن:

1 – مشروع قانون في شان الرياضة (في بعض مواده الخاصة بالاستثمار والاحتراف).

2 – الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقمي (1 مكررا، 1 مكررا ا) إلى المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978م في شان الهيئات الرياضية.

–3 الاقتراح بقانون بشأن التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

– التقرير العاشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (153) من المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

– التقرير السادس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– التقرير السابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجزائية (الجنائية) ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية (والملحق المرفق بها).

طلبات المناقشة

من المقرر أن ينظر المجلس في طلب مناقشة واحد مقدم من بعض الأعضاء بشأن وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده، وفي جلسة 06/02/2018م قرر المجلس تأجيل نظر الطلب الآنف الذكر إلى جلسة 06/03/2018م)

طلبات التحقيق

مدرج على جدول الأعمال 4 طلبات بتشكيل لجان تحقيق هي كالتالي:

–اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة بها، وفي جلسة 25/04/2017م قرر المجلس تأجيل نظر الاقتراح الآنف الذكر إلى جلسة يوم الأربعاء بتاريخ 26/04/2017م بناء على طلب الحكومة – وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

–اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق حول ملابسات حريق اليخت.

–اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة لدراسة أسباب الخلل في التركيبة السكانية والتحقيق في قضية تجارة الإقامات على أن تقدم تقريرها النهائي في جلسة خاصة بتاريخ 30/03/2017م.

–اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتكليف لجنة حقوق الانسان بالتحقيق في موضوع شركة استقدام العمالة بشكل عام وعلى الخصوص آلية تعامل وزارة الخارجية مع بعثاتهم الخارجية في هذا الشان وكل من الأطراف المرتبطة بهذا الموضوع، في جلسة 06/02/2018م قرر المجلس تأجيل نظر الاقتراح الآنف الذكر لمدة أسبوعين بناء على طلب الحكومة – وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

تقارير اللجان عن طلبات التحقيق

مدرج على الجدول تقرير واحد عن طلبات التحقيق وهو:

–التقرير الأول للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية طبقا للمحاور الواردة في التكليف الصادر من مجلس الأمة.

الاقتراحات بقرارات

–اقتراح بقرار مقدم من بعض الأعضاء بإحالة طلب تفسير المواد (108و 110و 111) من الدستور إلى المحكمة الدستورية بما يحقق تجلية الغموض الحاصل بشأنها.

–اقتراح بقرار مقدم من العضو مبارك هيف الحجرف بإحالة طلب تفسير المادتين (97 و116) من الدستور إلى المحكمة الدستورية لبيان ما إذا كان يشترط لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة حضور رئيس مجلس الوزراء أو بعض أعضاء الوزارة.

كتب الحكومة

–كتاب موجه من وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة بشأن موافقة مجلس الأمة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء بقيام هيئة مكافحة الفساد بالتالي:

أ– فتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا الإيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006م.

ب– تقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار التجاوزات المتعلقة بقضايا الإيداعات والتحويلات المليونية وللهيئة التواصل والطلب والدعوة والتنسيق مع كافة الجهات المعنية في الدولة.

– كتاب موجه من وزير المالية بإعداد تقرير شامل وخطة لمعالجة ما ورد في رسالة العضو رياض أحمد العدساني بشأن حساب العهد، والأرباح المحتجزة، والديون المستحقة للحكومة.

ما يستجد من الأعمال

وينظر فيه المجلس وفق الطلبات المقدمة خلال الجلسة

طالب الوزارة بإجراءات فورية لإيقاف الازدحام الذي ضاقت به المستشفيات

المطيري: زيادة عدد العيادات التخصصية في المراكز الصحية خطوة في الاتجاه الصحيح

ثمن النائب ماجد المطيري توجه وزارة الصحة إلى زيادة عدد العيادات التخصصية في المراكز الصحية الأولية معتبرا ان هذا التوجه خطوة في الإتجاه الصحيح.

وقال المطيري في تصريح صحافي إن زيادة عدد العيادات التخصصية لا بد ان يواكبه زيادة في عدد أطباء الطوارئ مؤكدا أن فتح عيادات من غير ترتيب سيزيد من حجم المشكلة ولن يحلها.

وطالب وزارة الصحة بإجراءات فورية لإيقاف الازدحام الذي ضاقت به المراكز والمستشفيات في الكويت قاطبة، والتسهيل على المرضى وتقليل الازدحام في المستشفيات الذي بلغ حدا لا يمكن السكوت عليه.

ودعا إلى زيادة عدد الكوادر الطبية في جميع المراكز الصحية وزيادة عدد الأسرّة للمرضى لافتا إلى ان المستشفيات ومنذ افتتاحها لم تشهد أي تطور يتواكب مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

وطالب المطيري بنقطة في الرعاية الصحية لأن التذمر بلغ ذروته متمنيا على وزارة الصحة أن تبحث عن حلول لتقليص الازدحام وزيادة الكادر الطبي والتمريضي وزيادة عدد الأسرّة في المستشفيات

ماجد المطيري

هيئة التقييس الخليجية زارت إدارة الفحص الفني

جانب من الزيارة

ذكرت الإدارة العامة للمرور أن وفداً من هيئة التقييس الخليجية لدول مجلس التعاون قام بزيارة إدارة الفحص الفني في الإدارة العامة للمرور وقد اطلع الوفد على سير العمل في اقسام الفحص الفني كما أشاد بتجربة الكويت في تخصيص شركات الفحص الفني الخاصة كما وقام الوفد بزيارة احدى شركات الفحص الفني للتعرف على آلية العمل.

وتم خلال الزيارة مناقشة عدد من المواضيع المشتركة في أعمال الفحص الفني منها (المواصفات القياسية الخليجية المقترحة ومشروع الفحص الدوري الخليجي ومشروع الونشات وطفايات الحريق)، كما اطلعوا على الخطط المستقبلية لإدارة الفحص الفني.

وفي ختام الزيارة أعرب الوفد عن جزيل شكره وعظيم تقديره لما لاقاه من تعاون وترحاب.

كانت تشكل خطراً على الشاطئ والحياة الفطرية هناك

«الغوص»: رفع ثلاثة أطنان مخلفات من جزيرة «عوهه»

رفع المخلفات الجانحة بسبب التيارات المائية

جانب من المخلفات

قال رئيس فريق الغوص التابع للميرة التطوعية البيئية وليد الفاضل أمس ان الفريق رفع ثلاثة أطنان مخلفات من جزيرة (عوهه) كانت تشكل خطرا على الشاطئ والحياة الفطرية هناك.

واضاف الفاضل في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان غالبية المخلفات كانت من شباك الصيد الكبيرة ومخلفات بلاستيكية وأخشاب حرص الفريق على رفعها لخطورتها على البيئة البحرية وبسبب بعضها عوائق ملاحية مبينا أن الفريق انتشل ايضا سفن غارقة بجانب الجزيرة.

وذكر ان حملة رفع المخلفات انت ضمن مشروع الفريق الوطني وحملته التطوعية لتنظيف شواطئ وجزر الكويت بالتعاون مع بلدية الكويت.

واشار الى ان عدة جهات حكومية كبلدية الكويت وخفر السواحل والإدارة العامة للاطفاء ولجنة إزالة التعديات التابعة لمجلس الوزراء قامت قبل ست سنوات بإزالة جميع الشاليهات ومواقع السكن والمخلفات بالجزيرة من أجل جعلها محمية طبيعية ما مكن الحياة الفطرية الساحلية والبرية من العودة الى سابق عهدها.

وأكد أن الفريق يستكمل حاليا هذا الدور البيئي عبر مشروعه البيئي التطوعي لرفع المخلفات الجانحة بسبب التيارات المائية أو الامواج متمنيا من رواد الجزيرة العمل المشترك من أجل جعلها نظيفة وعدم التعرض لكائناتها.يذكر ان (عوهه) جزيرة رملية تبلغ مساحتها 400 ألف متر مربع ويبلغ طولها 800 متر وعرضها 500 متر وهي من الجزر المهمة في بحر الكويت وتقع على بعد اربعة كلومترات جنوب شرق جزيرة (فيلكا) وتبعد عن ساحل الكويت 31 كلومترا

شباك صيد كبيرة تمت ازالتها